الاستحسان
في
الدرس اللغوي

بقلم دكتور
حسني هاشم السيد الحديدي

المقدمة

أحمد الله رب العرش العظيم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد_ صلى الله عليه وسلم_ نبع البلاغة الطاهرة، وصاحب الفصاحة الآسرة، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فلطالما تاقت النفس إلى البحث في مصطلح الاستحسان، وبيان أثره في الدرس اللغوي، والتغيرات التي يحدثها في القاعدة النحوية والصرفية، وفي بناء المعجم اللغوي، وكيف يمكننا توظيفه، في التجديد اللغوي، ونقل المصطلحات العلمية ، وأنماط الترجمة، واتساع الاستشهاد، وتسويغ القواعد اللغوية التي تستنبط من الأحكام المختلفة، وغيرها من المستجدات التي تطرأ في إطار الدرس اللغوي.

لذا فلقد هممت_ مستعيناً بتوفيق الله_ في الكتابة في موضوع الاستحسان

وسبر أغواره وبيان أحكامه.

وقد توقفت في البحث عند النقاط الآتية:

أولاً: تعريف الاستحسان.

ثانياً : أثر الاستحسان في نسخ الحكم النحوي.

ثالثاً: مقاصد الاستحسان في الدرس اللغوي.

رابعاً: طرق إثبات الاستحسان.

وقد اعتمدت في تناول هذا البحث على المنهج المتكامل في الدراسات الأدبية، حيث اعتمد البحث على المنهج التحليلي تارة، وتارة على المنهج الوصفي، وتارة على المنهج الاستنباطي.

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل البحث إليها

ثم ثبت لأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في البحث.

والله أسأل أن يوفقني لصواب القول وحسن العمل، وأن يجعل هذا العمل في ميزاننا يوم نلقاه، إنه سميع قريب وللدعاء مجيب.

دكتور

حسني هاشم السيد الحديدي

الاستحسان

الاستحسان هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم في نظائرها إلى خلافه؛ لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول، وهذا يلزم عليه أن يكون العدول عن العموم إلى التخصيص، وعن المنسوخ إلى الناسخ – استحسانًا.

فالاستحسان بذلك: يؤسس أحكاماً جديدة، ويبني علائق شتى، بإعادة النّظر في التراكيب والروابط التي تنشأ بين الجمل، وما يستتبع ذلك من مقدمات ونتائج يتم التوصل إليها من خلال تلك النظرة التجديدية في الأساليب المستعملة. ومن صوره وصنوفه: تحويل الكلام من العام إلى الخاص، ومن الناسخ إلى المنسوخ.

وهو بذلك يُبنى على تقديم القول بأقوى الدليلين،وذلك بأن يعدل الإنسان عن أن يحكم في مسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى منه، وله نظائر كثيرة في الاستعمال اللغوي[١].

ويعرفه السيد بأنه: ": عدُّ الشيء واعتقاده حسناً، واصطلاحاً: هو اسمٌ لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى

---

[١] _ نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، نزار مصطفى الباز، مكة ، أولى ٩: ٤٠٢٦ بتصرف

منه.وسمّوه بذلك؛ لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي، فيكون قياساً مستحسناً،

قال الله تعالى: (فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ)

الزمر ١٧: ١٨[١]

ولعلنا نقرب قاعدة الاستحسان بهذا التقريب، فنقول:فإن قيل : ما ضابط الحكاية صناعة، حتى تستاغَ لدى الناشئة وتلقى قبولاً بينهم، وفيها ما فيها من إجراء القواعد المخصوصة بصورة مخصوصة على هيئة مخصوصة؛ ذلك أنهم رأوا في الحكاية صياغة جديدة وشكلاً فريداً مما انفرد به منطقهم، وسرت به قواعدهم، وجرت عليه أحكامهم، فرأيناهم يقولون: جاءني رجلٌ، أيٌّ، ورأيت رجلاً: أيَّاً، ومررت برجلٍ: أيٍّ، وأيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيَّان، وأيتان، رفعاً، وأيّين، وأيّتين، نصباً وجرّاً، وأيّون، وأيّاتٌ، رفعاً، كما نقول لمن قال: جاءني رجلٌ : مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً، فتقول: مناً، وكذا في التثنية:

---

[١] _ التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي: دار الكتب العلمية: أولى ١: ٢٤

وانظر: الاعْتِصَام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تح: : د. محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرون: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية: أولى ٣: ٤٥

منـان، ومنَـيْنِ، ومنـونَ، ومَنِـيْنَ فـي الجمـع، فمـا ضـابط ذلـك كلـه صـناعة فنقـول: لا ضـابط لهـا صـناعة، أمّـا إذا قيـل: إنّ ضـابطها الاستحسـان الـذي سـوغ ورود اللفـظ علـى هيئـة معينـة موافقـاً قياسـاً جديـداً اسـتحدثوه، وبنـاءً علـى أصـلٍ وضـعوه، دون أن يتـأثر بالقاعـدة اللغويـة؛ وبـذلك يصـير الاستحسـان تسـويغاً للقاعـدة، وتأسيسـاً لهـا، وقبـولاً لحالـةٍ عارضـةٍ قبلوهـا فـي قواعـدهم، وأجـروا عليهـا عللهـم التـي تصـورها، وأحكـامهم التـي نطقـوا بهـا، فجـاءت وفـق أغراضـهم، ووفقـاً لمـا ارتضـته سليقتهم، وجرت به ألسنتهم.

وحتـى لا يعوزنـا الـدليل، ولا يضـيق عنـا السـبيل، ألا تـرى معـي أن قبـول العلة في روايـة الشـاهد، واستنطاق القاعدة فيما ورد من أبيات، وما ارتضوه من لغات في نحو" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل" حيث ورد في كلامـه_ صلى الله عليه وسلم_ ما يظهر الجمع بين فاعلين يحتملهما السياق ويدور عليهما الكلام، وما ذهب إليـه النحويـون فـي ذلك من تخريجات وتوجيهات تثبت دقة قراءتهم وصحة سليقتهم، أبعد ذلك يعوزنـا دليل إلـى دقة العربـي فـي قاعدتـه وتأصيلها.

ثـم كيـف يخرجـون المثنـى علـى لغـة مـن يلزمونـه الألـف حتـى يناسـب قواعدهم ويؤسس مناهجهم، ألا نرى الاستحسان أوفق بذلك، والقول بـه أرفق، والجري على سننه أوثق وأعمق.

ونحن إذ نذكر الاستحسان دليلا، والأخذ به سبيلاً، ألا نرى : حمل الأسماء الستة عليه حال إعرابها إعراب المقصور حملا عليه أولى؛ ذلك: أنه يرد ما انفرد عن الباب من الإعراب بالحروف إلى نظائره ويبني علي ما صلح من القواعد، وما استقام من الأصول التي يتضمنها شرجهم، وتجري في ركابه أحكامهم. وبذلك تثبت دقة مُرَاد أهل الْأُصُول من الِاسْتِحْسَان بأنه مَا خَفِي من الْمعَانِي الَّتِي يناط بهَا الحكم من الْقيَاس مَا كَانَ ظَاهرا متبادراً بل هُوَ أَعم مِنْهُ، أَو قد يكون بِالنَّصِّ، وَقد يكون بِالضَّرُورَةِ، وَقد يكون بِالْقِيَاسِ إِذا كَانَ قِيَاسا آخر متبادراً وَذَلِكَ خَفِي وَهُوَ الْقيَاس الصَّحِيح، فيسمى الْخَفي اسْتِحْسَانًا.

ولاستقراء ذلك بدقة ينبغي أن نسرد المثال التالي، يقول الكفوي: لم يُوجد الْمَعْنى الَّذِي يخْتَص بِكُل وَاحِد من (نَعَم) و (بلَى) فِي الآخر، وَلم يذكر أحد من أَئِمَّة اللُّغَة جَوَاز اسْتِعَارَة أَحدهمَا للْآخر. وَأما كَون (نعم) إقْرَارا كبلى فِيمَا لَو قَالَ لآخر: أَلَيْسَ لي عَلَيْك ألف؟ فَقَالَ: نعم، فَذَلِك بِنَاء على الْعرف لَا قَاعِدَة لُغَة الْعَرَب، وَالْعرْف لَا يصلح متمسكاً فِي تَصْحِيح لُغَة الْعَرَب(١)

نلحظ أن الدلالة الاستعمالية لكل من: نعم، وبلى تثبت أن موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت استفهاماً كان أو خبراً كما إذا قيل لك : (قام زيد) أو (أقام زيد) أو (لم يقم زيد، فقلت : نعم . كان تصديقاً لما

---

[١] _ الكليات الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي ، تح: عدنان درويش – محمد المصري: مؤسسة الرسالة – بيروت ١: ١٠٧٣

قبله وتحقيقاً لما بعد الهمزة . وموجب بلى إيجاب ما بعد النفي استفهاماً كان أو خبراً ، فإذا قيل : لم يقم زيد فقلت : بلى ، كان معناه قد قام إلا أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر .

الدلالة السياقية لكل من" نعم" و" بلى": من حيث الوضع دلالة خلافية وليست دلالة توافقية، إذ نعم للإثبات، وبلى للنفي، وإنما الذي سوغ الاشتراك بينهما في المعنى، ما ذهب إليه العلماء استحسانا موافقة للعرف اللغوي الذي تم التوصل إليه من خلال الواضع الأول للغة الاستعمالية، وهذا المثال يثبت الوزن النسبي الذي يقوم به مصطلح الاستحسان، وأنه لا غنى عنه في تأصيل القواعد وطردها وقبول ما تيسر منها وضم أشتاتها، ووضع أصولها.

والصواب من معنى الكلمتين ودلالتهما، ما ذهب إليه صاحب تصحيح التصحيف بقوله: ومن أوهامهم أنهم لا يفرقون بين معنى نَعَم ومعنى بَلَى ويقيمون إحداهما مقام الأخرى، وليس كذلك، لأن نَعَمْ تقع في جواب الاستخبار المجرد من النفي؛ فيَرِدُ الكلامُ الذي بعد حرف الاستفهام، كما قال تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ) الأعراف: ٤٤ ، لأن تقديره: نَعَمْ وجَدنا ما وَعَدنا ربُّنا حقّاً.

وأما بَلَى فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي ومعناها إثبات المنفي وردّ الكلام من الجَحْد الى التحقيق، فهي بمنزلة بَلْ، وإنما زِيدتْ عليها الألف ليحسُنَ السكوتُ عليها. وحكمها أنها متى جاءتْ بعد ألاَ وأمَا وألَمْ وألَيْسَ رفعتْ حكم النفي وأحالت الكلامَ الى الإثبات، ولو وقَع مكانَها نَعَمْ لحققت النفي

وصدقت الجَحْدَ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تأويل قوله تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) الأعراف: ١٧٢ لو أنهم قالوا: نَعَمْ كفروا. وهو صحيح؛ لأن حكم نعم أن ترفع الاستفهام، فلو أنهم قالوا: نَعم لكان تقدير كلامهم: لست بربنا، وهو كفر.

ويُحكى أن أبا بكر بن الأنباري حضر مع جماعة من العُدول ليشهدوا على رجُل، فقال أحدهم للمشهود عليه: ألا نشهد عليك؟ فقال: نعمْ، فشهدت الجماعةُ عليه، وامتنع ابنُ الأنباري وقال: إن الرجل منَع من أن يُشهَدَ عليه بقوله نعم. لأن تقدير كلامه: لا تشهدوا عليّ(١)

أثر الاستحسان في نسخ الحكم النحوي

[١] _ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي – القاهرة: أولى ١: ٥١٧

حتى نستقرئ أثر الاستحسان في نسخ الأحكام، نتوقف عند ما ذهب إليه ابن مالك من مجيئ" أو" للتقسيم، حيث ذكر أن " أو" ترد للتقسيم في الألفية بقوله :

خَيِّر أَبِحْ قَسِّم_ بأو_

قال ابن عقيل في شرحه للألفية: وللتقسيم، نحو: الكلمة: اسمٌ، أوفعلٌ، أوحرفٌ(١)

وهو ما ذهب إليه ابن هشام في المغني، بقوله: ومن معاني" أو" التَّقْسِيم، نَحْو: الْكَلِمَة اسْم أَو فعل أَو حرف: ذكره ابْن مَالك فِي منظومته الصُّغْرَى وَفِي شرح الْكُبْرَى، ثمَّ عدل عَنهُ فِي التسهيل وَشَرحه فَقَالَ: تَأتي للتفريق الْمُجَرّد من الشَّك والإبهام والتخيير وَأما هَذِه الثَّلَاثَة فَإِن مَعَ كل مِنْهَا تفريقا مصحوبا بِغَيْرِهِ، وَمثّل بِنَحْوِ: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا} النساء: ١٣٥ { وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا } البقرة: ١٣٥،قَالَ: وَهَذَا أولى من التَّعْبِير بالتقسيم؛ لِأَن اسْتِعْمَال الْوَاو فِي التَّقْسِيم أَجود نَحْو الْكَلِمَة اسْم وَفعل وحرف وَقَول عمرو بن البراقة النهمي: الطويل(٢)

---

[١] _ شرح ابن عقيل على الألفية: تح: محمد محي الدين عبد الحميد: ط: العصرية: بيروت ٢: ٢١٣

[٢] _ انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: محمد كامل بركات: دار الكتاب العربي

... كَمَا النَّاس مجروم عَلَيْهِ وجارم

جاءت الواو فيه للتقسيم على الأكثر فيها، كما استعملت أو للتقسيم في قَوْل ابن علية: الطويل(١)

فَقَالُوا لنا ثِنْتَانِ لَا بُد مِنْهُمَا ... صُدُور رماح أشرعت أَو سلاسل

جاءت" أو" للتقسيم في قوله: أو سلاسل. يريد: لا بد له من هذا أو من هذا.

يتضح مما سبق أن ابن مالك ذهب في الألفية إلى أن" أو" تستعمل للتقسيم، ومثل لذلك بقولهم : الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف، وعليه ورد قوله :

صُدُور رماح أشرعت أَو سلاسل

للطباعة والنشر ٣: ٣٦٣، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: تح د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله: دار الفكر: دمشق ١: ٩٢، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ٢: ٣٨٢

[١] _ انظر :شرح التسهيل ٣: ٣٦٣، وانظر: نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي : دار الكتب العلمية – بيروت ١: ١٩٩ ، وانظر: المغني ١: ٩٢ ،

أي: لا بُدّ من وجود أحدهما، لكن ابن مالك لم يذكر التقسيم من معاني" أو" في التسهيل؛ لأن وقوع" أو" للتقسيم قليلٌ، والأكثر أن تقع" الواو" للتكثير دون"أو"، يوضح ذلك ابن هشام بقوله:

ومجيء الْوَاو فِي التَّقْسِيم أَكثر لَا يَقْتَضِي أَن أَو لَا تَأتي لَهُ بل إِثْبَاته الأكثرية للواو يَقْتَضِي ثُبُوته بقلة لـ أَو وَقد صرح بِثُبُوتِهِ فِي الْبَيْت الثَّانِي وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيل لاحْتِمَال أَن يكون الْمَعْنى لَا بُد من أَحدهمَا فَحذف الْمُضَاف كَمَا قيل فِي { يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ } الرحمن: ٢٢، وَغَيره عدل عَن العبارتين فَعبر بالتفصيل، وَمثل لَه بقوله تَعَالَى { وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا } البقرة: ١٣٥ { قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ } الذاريات: ٥٢ إِذْ الْمَعْنى وَقَالَت الْيَهُود: كونُوا هودا، وَقَالَت النَّصَارَى : كونُوا نَصَارَى وَقَالَ بَعضهم: سَاحر، وَقَالَ بَعضهم: مَجْنُون، فأو فيهمَا لتفصيل الْإِجْمَال فِي {قَالُوا} وتعسف ابْن الشجري فَقَالَ فِي الْآيَة الأولى: إِنَّهَا حذف مِنْهَا مُضَاف وواو وجملتان فعليتان، وَتَقْدِيره:وَقَالَ بَعضهم: يَعْنِي الْيَهُود كونُوا هودا، وَقَالَ بَعضهم: يَعْنِي النَّصَارَى كونُوا نَصَارَى. قَالَ: فَأَقَامَ {أَو نَصَارَى} مُقَام ذَلِك كُله وَذَلِكَ دَلِيل على شرف هَذَا الْحَرْف(١)

انظر: كيف نسخ ابن مالك الحكم الذي أثبته في الألفية، وجعله قسماً قائماً برأسه، وهو : التقسيم، ثم

---

١ _ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١: ٩٢

أبطل ذلك الحكم في التسهيل، ولعل مردَّ ذلك إلى أن العلماء أجمعوا على أن الواو في التقسيم أجود من " أو" ، وأن وقوع الواو فيه أكثر من" أو"، وعمدتهم في ذلك كثرة ورود الواو للتقسيم في كلام العرب ، ووفرة شواهده المحتج بها في ذلك، وإجماعهم على أن استعمال الواو فيما يدل على التقسيم أجود من استعمال "أو، وهذا يدل على قلة مجئ الواو للتقسيم، وعلى ذلك تكون آراء العلماء في المسألة على النحو التالي:

منهم من أثبت مجيئ" أو" للتقسيم.

ومنهم من منع مجيئ" أو" للتقسيم.

ومنهم من رأى أن الأصل في الواو التقسيم، وأن أو ترد للتقسيم بقلة.

ومما يحمل على باب نسخ الحكم، ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي،ـ في أحد قوليه إلى أن" مفرداً، ومعاناً" في نحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو معانا خبران لكان المحذوفة، وتقدير الإعراب عنده على ذلك: زيد إذا كان مفردا، أنفع من عمرو إذا كان معانا.

أما الوجه الآخر: فيعرب الاسمان المنصوبان حالين على ما ذهب إليه الجمهور، وهو أولى؛ لخلوه من التقدير، وبعده عن التكلف؛ ولأن المعنى بني عليه في جملة الحال.

قال ابن عقيل: أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة إلا إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: زيد قائما أحسن منه

قاعدا، وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا، فـ قائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان، وكذا: قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا، وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا(١)

أما ما ذهب إليه السيرافي من أن التقدير: "زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدا، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان معانا" ففيه تكلف إضمار ستة أشياء: إذا وكان واسمها أولا، وثانيا يلزم عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه، فيقع في تكلف شديد وبعد عن جادة السبيل، ؛ وقد رجع السيرافي عن رأيه وقال: هما حالان "والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها، ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة(٢)

---

[١] _ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار ٢: ٢٧٣

[٢] _ انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ط: عيسى البابي الحلبي: أولى ١ : ٢١٨: ٢١٩

ومما يحمل على نسخ الحكم استحساناً ما ذهب إليه سيبويه من أن الأصل في كلمة" همرش" هو" هـ م ر ش" بزنة فَعَّل،

كما روي عنه أنها بزنة" فنعلل" ، فيكون ذلك من تداخل الوزن بين أصلين رباعيين في (هَمَّرِشٍ) وهي: العجوز المضطربة الخلق ، وإنما نشأ التداخل بين الوزنين من حكم سيبويه على" الميم" في الكلمة؛ هل هي أصلية مدغمة، فتكون بزنة" فعَّلَ، حيث قال: (ويكون على مثال (فَعَّلِ) وهو قليلٌ. قالوا: الهَمَّرِش).

وإلى هذا ذهب كُرَاعٌ فيما حكاه ابن سِيدَه، وذكر أنّه لا نظيرله البتَّة، ونقله ابن السّرّاج ، وكان ابن عصفورٍ يراه، ويحتجّ له بقوله: "فأمّا هَمَّرِش، فينبغي أن يحمَل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثلين؛ ويكون، وزن الكلمة (فَعَّلِلاً) فتكون ملحقةً بجَحْمَرِشٍ؛ لما ذكرنا من أنّ الأصل في كلّ إدغام يكون في كلمة واحدةٍ – أن يحمَل على أنّه من قبيل إدغام المثلين، إلاّ أن يمنع ذلك مانعٌ؛ فإذا صغّرت هَمَّرِشاً على هذا القول، أو كسّرته، قلت: هُمَيْرِشٌ وهَمَارِشُ؛ فتحذف إحدى الميمين؛ لأنّها زائدةٌ".

أما القول الآخر من قولي سيبويه، فيرى أنّه رباعيٌّ – أيضاً – ولكن على زنة (فَنْعَلِل) فقد كان يقول: "وأمّا الهَمَّرِش فإنّما هي بمنزلة القَهْبَلِس ، فالأولى نونٌ – يعني: إحدى الميمين – نونٌ ملحقةٌ بقَهْبَلِسٍ؛ لأنّك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل" .

وهذا خلاف ما تقدّم، من أنّه كان يراه على وزن (فَعَّلِل) ولعلّه نسي ما قاله ثَمَّ غيّر رأيه فيه، أو كان يرى الوجهين معاً. وقد أدرك ابن سِيدَه ما وقع لسيبويه؛ فقال: (جعلها سيبويه مرّةً (فَنْعَلِلاً) ومرّةً (فَعَّلِلاً)) .

على أنّه ينبغي أن ندرك أنّ الأصل لا يختلف في قولَيْ سيبويه فهو رباعيٌّ على القولين من (هـ م م ر ش) والفرق بين الوزنين في الحرف

الزّائد؛ فهو ميمٌ على وزن (فَعَّلِل) ونونٌ على وزن (فَنْعَلِل) ولكنّها قلبت ميماً من أجل الإدغام.

ويرى الأخفش أنّه خماسيٌّ من (هـ ن م ر ش) بأصالة النّون(١)

فالكلمة عند سيبويه في أحد قوليه: مأخوذة من" هـ م رش" وتكون على زنة" فَعَّل" وهو قليل في الاستعمال، ووافقه على ذلك كراع، ويكون ذلك من قبيل إدغام المثلين، ووزن الكلمة في هذه الحالة" فَعلا" ملحقة بجحمرش، ويكون تصغيرها على هميرش، وتكسيرها: همارش.

لكنه ذهب في قول آخر إلى أنها بزنة" فَنَعْلَل" فتكون الميم المدغمة مكونة من" النون" و" الميم"، وذلك بقوله: وأما الهَمَّرَش فإنما هي بمنزلة القَهَبْلس، فالأولى نون، يعني: الميم الأولى نون ملحقة بقهبلس؛ لأنك تجد

---

١ _ انظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،أولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م ٢: ٦٢١: ٦٢٢

في بنات الأربعة على مثال: فَعَّلَل، وهذا الوجه يخالف ما ذهب إليه من أن" همَّرش" " فْعَّلل"

فيكون مجموع ما ذهب إليه سيبويه في المسألة رأيين، الأول: أنه بزنة فعَّلل، على أن الميم أصل البناء في الكلمة ولا تغيير في الجذر اللغوي، وأدغم المثلان، فأصبحت بزنة: فعَّلل، والرأي الآخر الذي ذهب إليه، أن أصل الكلمة هنمرش، أدغمت النون في الميم، فأصبحت" همّرش" وتكون بزنة" فنعلا".

مقاصد الاستحسان في الدرس اللغوي

المقصد الأول من مقاصد الاستحسان: تسويغ الحكم اللغوي :

ومن ذلك استحسانهم جمع" حَجَر" على" حِجَارَة" على ما ورد في التنزيل العزيز؛ جاء الجمع على فعالة؛ لأن صفة القسوة والجمود والتيبس أصبحت كأنها صنعة لهم، واكتساباً منهم، فأصبح بذلك خلقاً وسجيةً وعادة وطبعاً منبئا عن أحوالهم، وممارسة لا تنفك عن أفعالهم، فكأنه ألحق ما جاء من هذا الجمع على وزن" الفعالة"؛ ليشابه ما جاء من المصادر على هذا الوزن، نحو: تجارة، ونجارة، وزراعة، ، ويشهد لذلك ما تقدم الجمع من وصف القلوب بالقسوة، مع تنزل الآيات فيهم، والحال أنهم بعد التنزيل أولى برقة القلوب ولطف الصفة، وحسن الطبع، كما أن ورود الجمع على فِعَالَة ينبئ عن تمكن الصفة أشد تمكن في نفوسهم، فكأنهم أصَّلُوا القسوة تأصيلاً في نفوسهم.

انظر: : كيف سوغ الاستحسان جمع" حجر" على" حجارة"؟

قال في اللباب:" وقياس جمعه_ حجر_ في أدنى العدد «أَحْجَار» وفي التكثير: «حِجَارٌ وحِجَارَةٌ» نادر، وهو كقولنا: «جَمَل وجِمَالة» ، و «ذَكَر وذِكَارة» قاله ابن فارس والجَوْهري.

وكيف يكون نادراً وفي القرآن: { فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ } [البقرة: ٧٤] ، { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا } [الإسراء: ٥٠] ، { تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ } [الفيل: ٤] ، { وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ } [هود: ٨٢(١)

فكثرة وروده في القرآن تدل على قبوله وكثرته تشهد لقوة الاستدلال به ، كما كثر وروده في كلام العرب شعراً ونثراً .

ويشهد لذلك قَولَ اللَّيْث: الحَجَر وجَمْعُهُ الحِجارة وَلَيْسَ بِقِيَاس، لِأَن الْحجر وَمَا أشبهه يُجْمَع على أَحْجَار، وَلَكِن يجوز الاستِحْسان فِي العربيَّة كَمَا أَنه يجوز فِي الفِقْه وتَرْكُ الْقيَاس لَهُ: كَمَا قَالَ الأَعْشَى :الكامل

لَا ناقِصِي حسبٍ وَلَا أيْدٍ إِذا مُدَّتْ قِصَارَه

قَالَ: وَمثله المِهارة والبكارة لجمع الْمهْر والبَكر... قال: والْعَرَب تدخل الْهَاء فِي كل جمع على فِعَالٍ أَو فُعُول، وَإِنَّمَا زادوا هَذِه الْهَاء فِيهَا، لِأَنَّهُ إِذا سُكِت عَلَيْهِ اجْتمع فِيهِ عِنْد السَّكْتِ ساكنان، أَحدهمَا الْألف الَّتِي تنحَرُ آخر حرف فِي فِعال.

---

١ _ اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ٢: ١٠٧

وقال في اللسان: الحجر جمعه الحجارة وليس بقياس لأن الحجر وما أشبهه يجمع على أحجار ولكن يجوز الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه وترك القياس له كما قال الأعشى يمدح قوما:الكامل (١)

لا ناقصي حسب ولا ... أيد، إذا مدت، قصاره

قال: ومثله المهارة والبكارة لجمع المهر والبكر. وروي عن أبي الهيثم أنه قال: العرب تدخل الهاء في كل جمع على فعال أو فعول، وإنما زادوا هذه الهاء فيها لأنه إذا سكت عليه اجتمع فيه عند السكت ساكنان: أحدهما الألف التي تنحر آخر حرف في فعال، والثاني آخر فعال المسكوت عليه، فقالوا: عظام وعظامة ونفار ونفارة، وقالوا: فحالة وحبالة وذكارة وذكورة وفحولة وحمولة. قال الأزهري: وهذا هو العلة التي عللها النحويون، فأما الاستحسان الذي شبهه بالاستحسان في الفقه فإنه باطل. الجوهري: حجر وحجارة كقولك جمل وجمالة وذكر وذكارة.

---

[١] _ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال أبواب (الحاء، والجيم، والقاف والصاد والراء)، وانظر: تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت(الحاء، والجيم، والقاف، والصاد)

فجمع" حجر" على " أحجار" قياساً ؛لكنهم جمعوه على " حجارة" استحساناً ويشهد لصحته وقوته وروده في التنزيل العزيز، قال تعالى(فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) البقرة: ٢٤

ويقول صاحب التحرير والتنوير: والقسوة والقساوة توصف بها الأجسام وتوصف بها النفوس المعبر عنها بالقلوب فالمعنى الجامع للوصفين هو عدم قبول التحول عن الحالة الموجودة إلى حالة تخالفها.

وسواء كانت القساوة موضوعة للقدر المشترك بين هذين المعنيين الحسي والقلبي- وهو احتمال ضعيف- أم كانت موضوعة للأجسام حقيقة واستعملت في القلوب مجازا وهو الصحيح، فقد شاع هذا المجاز حتى ساوى الحقيقة وصار غير محتاج إلى القرينة فآل اللفظ إلى الدلالة على القدر المشترك بالاستعمال لا بأصل الوضع(١)

ويقول البيضاوي: ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ القساوة عبارة عن الغلظ مع الصلابة، كما في الحجر. وقساوة القلب مثل في نبوه عن الاعتبار، وثم لاستبعاد القسوة مِنْ بَعْدِ ذلِكَ يعني إحياء القتيل، أو جميع ما عدد من الآيات فإنها مما توجب

---

[١] _ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»

: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي : الدار التونسية للنشر – تونس ١: ٥٦٢: ٥٦٣

لين القلب. فَهِيَ كَالْحِجارَةِ في قسوتها أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً منها، والمعنى أنها في القساوة مثل الحجارة أو أزيد عليها، أو أنها مثلها، أو مثل ما هو أشد منها قسوة كالحديد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويعضده قراءة الحسن بالجر عطفاً على الحجارة، وإنما لم يقل أقسى لما في أشد من المبالغة، والدلالة على اشتداد القسوتين(١)

سوغ الاستحسان جمع" حجر" على" حجارة" وقد كثر استعمال هذا الجمع في التنزيل الحكيم؛ بما يشهد بصحة هذا الجمع وقوته، ويلاحظ أن هذا الجمع كثر وروده واستعماله فيما يبس وجمد وقسى من القلوب، أما الحجر من الجمادات فيجمع على أحجار

نخلص من ذلك إلى أن الاستحسان قسمٌ من الأدلة المحتج بها في الاستشهاد عند أصحاب الأصول. ويراد به العمل بأقوى الدليلين.

وقيل هو: أن يُترك حكم إلى حكم أولى منه. ويُؤخذ به إذا كان القياس يؤديّ إلى ضياع حكمٍ . فيجب تركه حينئذٍ لما فيه من الحرج .

---

[١] _ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي: تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي: دار إحياء التراث العربي – بيروت ١: ٨٨

وذكره السرخسي وجعله أحد قياسين: أحدهما جليّ ضعيف الأثر يسمى قياساً، والآخر خفي قويّ الأثر يسمى استحساناً. والترجيح إنما يكون بالأثر لا بالخفاء والوضوح.

المقصد الثاني من مقاصد الاستحسان :استملاح الحكم وقبوله والعمل به استحسانا:

ومن ذلك ذهابهم إلى أن الكلمة إذا كانت معربة، جاز إشمامها، قال في الشافية: ما أصله الإعراب جاز أن يُشَمَّ فيه الرفع، فيقال واحد اثنان، بإشمام الرفع (وإنما أشم الرفع) دون غيره لأنه أقوى الاعراب.

فالكلمة المعربة يجوز إشمامها رفعاً دون غيره من حركات الإعراب

لأن الرفع أقوى الحركات، وإنما بنوا الحكم على ذلك استحساناً

وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شئ منها حركة لكونها أعرقَ في السكون من غيرها، إذ سكون مثلها بنظر الواضع. ومنع الأخفش من الإشمام، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور (١)

فالرفع لقوته، ووضوح أثره الإعرابي جاز فيه الإشمام، دون غيره من الحركات التي لا يجوز إشمامها؛ وذلك لخفاء أثرها حال إشمامها، والذي سوّغ الإشمام حال الرفع؛ استحسان الإشمام في هذه الصورة؛ فيقولون:

واحدُ اثنان.

---

[١] _ شرح الشافية ٢: ٢٢٤

ومما يجري على ذلك، الاسم الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ؛ إذ لَيْسَ لِمَصْدَرِهِ قِيَاسٌ يَنْتَهِي إلَيْهِ بَلْ أَبْنِيَتُهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، قَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ: أَوْ الِاسْتِحْسَانِ وَحُكِيَ عَنْ الْفَرَّاءِ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ الثُّلَاثِيِّ مُتَعَدِّيًا فَالْفَعْلُ بِالْفَتْحِ وَالْفُعُولُ جَائِزَانِ فِي مَصْدَرِهِ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ.

وَقَالَ الْفَارَابِيُّ: قَالَ الْفَرَّاءُ بَابُ فَعَلَ بِالْفَتْحِ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ إذَا لَمْ يُسْمَعْ لَهُ مَصْدَرٌ فَاجْعَلْ مَصْدَرَهُ عَلَى الْفَعْلِ أَوْ الْفُعُولِ الْفَعْلُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْفُعُولُ لِأَهْلِ نَجْدٍ وَيَكُونُ الْفَعْلُ لِلْمُتَعَدِّي وَالْفُعُولُ لِلَّازِمِ وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ نَحْوُ عَبَرْتُ النَّهْرَ عَبْرًا وَعُبُورًا وَسَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا وَرُبَّمَا جَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى بِنَاءِ الِاسْمِ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا نَحْوُ الْغُسْلِ وَالْغِسْلِ(١)

فأبنية الاسم الثلاثي المجرد ليس لها ضابط من قياس تُبنى عليه وتؤخذ منه؛ وذلك لكثرتها وتعددها فجعلوا لكل بناء من هذه الأبنية مصدراً بحسب الاستعمال، وتركوا لرواية العربي فيها ونقله لها النصيب الأكبر والحظ الأعظم في أبنيتها، فالسماع لواؤها وأسُّ بنائها، وجعل ابن القوطية الاستحسان نظير السماع في بناء أبنية الثلاثي؛ وإنما بنى العرب مذهبهم في هذه الأوزان على استحسان هذه الأوزان وأخذها وتفضيلها على غيرها، وإن قدموا السماع فيها.

وذهب الفراء إلى جواز القياس على مصادر الثلاثي، ومعنى القياس عنده أن ما سُمِع له مصدر من الثلاثي مفتوح العين يجوز أن يُجعل مصدره فَعْل ،

---

[١] _ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: المكتبة العلمية – بيروت ٢: ٩٦٤

وإن ورد له مصدر آخر وعلى ذلك فمصدر عَلِم متعدٍ يقالُ فيه: عَلْم، وإن جاء مصدره على عِلْم، وعلى هذا الرأي يكون له مصدران.

ويرى سيبويه جواز القياس على مصدر الثلاثي، ومعنى ذلك عنده: أنه إذا ورد فعل عن العرب ليس له مصدر، أو لم يعلم كيف تكلمت العرب بمصدره فقياس مصدره نظيره من الوزن الغالب في أمثاله، وعلى ذلك لا يُقاس على ما ورد من مصادر الثلاثي، وإنما يكتفى بما ورد عن العرب فيها، فيقال في علم وشكر: عِلْم، وشُكْر، وشُكُوْر.

نرى كيف أسهم القول بالاستحسان في مصادر الثلاثي في تعدد هذه الأبنية؛ إذ أصّلُوه على ما استحسنوه من من أصول، وما ارتأوه من قواعد تسهم بشكل كبير في تعدد هذه المصادر وتنوعها وسعة أبنيتها وكثرة أقيستها، فنراهم يقولون: فَعْل، في نحو: ضَرْب، وفَهْم، ثم يقولون: عِلْم، وشُكْر، وشُكُوْر، وكأنهم يستحضرون صفة الفعل المراد بناء مصدره في صياغة المصدر، وهذا سبب تنوع هذه المصادر ووفرة أبنيتها، وتعدد أقيستها. والذي يدلنا على ذلك ما صاغوه من مصادر الأفعال نحو: سُمْرة ، وخُضْرة، وأُدْمَة، وكُدْرَة، على فُعْلة كأنّ اللون غالب على البناء مبين له موضح لصفته.

ومن ذلك:مادلّ من هذه المصادر على معنى ثابت، نحو: بَرَاعة: فَعَالة، أو فُعُوْلة، نجو: رُطُوْبة، ويُبُوْسة

ومنه ما دلّ على علاج والوصف منه على فاعل، نحو: فُعُوْل، نحو: قَدِم، قُدُوْم، وصَعَد صُعُوْد، ولَصِق لُصُوْق.

كما جعلوا ما دلّ على حرفة أو لاية على فِعَالة، نحو: وِلَاية، وتِجَارة، ونِجَارة.

ويحمل على استملاح الحكم استحساناً ما أجمع عليه العلماء من أن : القياس أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. هذا هو الأصل الذي بنيت عليه قاعدة التركيب في الجملة الاسمية؛ من جهة تعريفها وتنكيرها؛ لأن المبتدأ يُحكم عليه في الأسلوب فألأولى والأحسن أن يكون معلوماً، حتى يصحَّ الحكم عليه؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد.

لكنه قد يقع نكرةً بمسوّغٍ للحكم عليها؛ لأنهم قد يحتاجون الحكم على النكرة كما يحتاجون الحكم على المعرفة؛ لذا فقد اشترطوا أن تخصص بوجهٍ من الوجوه.

يقول ابن الحاجب: القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، لأن المبتدأ هو المحكوم عليه، فالأولى أن يكون معروفا عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف . إلا أنهم سوغوه في النكرة أيضا لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة. فاشترطوا أن تخصص بوجه من وجوه التخصيصات ليكونوا قد وفوا بالغرضين. وأما كون الخبر نكرة فلأنه حكم لا بد أن يكون للإفادة لمن ليس عنده. فلو عرفوه لم يستقم. لأنك إذا حكمت على زيد بالقيام فقلت: زيد قائم، فلو ذهبت تعرفه لوجب أن تكون الذات المنسوب إليها القيام معروفة فتكون مخبرا بما لا يفيد المخاطب. وأيضا فإنه لو صح ... ذلك لبقي التعريف مجهولا ، ومن ثم وجب التقدير في مثل:

زيد القائم، وزيد أخوك بأن المعنى زيد محكوم عليه بأنه القائم. وإنما يكون ذلك إذا كان المخاطب قد فهم مسمى بزيد، وفهم ذاتا منسوبا إليها القيام وهو لا يعلم بأنهما في الوجود، فإذا أخبر بذلك أفيد ماليس عنده أما لو كان الخبر بنفس قولك: القائم، لم يستفد ما ليس عنده. ولا يعنون بالقياس العقلي الموجب الذي يستحيل خلافه، وإنما أرادوا القياس العقلي باعتبار الاستحسان(١). فحال المتلقي، الذي يتوجه له الكلام، ويصل إليه ويكون وسيلة لنقله، وحال المخاطب، وهما يشكلان عناصر الرسالة اللغوية التي تحدث بين طرفي التكلم: المرسل، والمستقبل يكونان صورة البناء الذي يشتركان فيه، وصورة التركيب الذي يصل بينهما، وحال المفردة التي يمكن أن ينتجها السامع لتقع على المتلقي حاملةً معه عناصر البناء اللغوي، وما يستتبع ذلك من لواحق، وزوائد تسهم في بناء التركيب اللغوي، وحال المسند والمسند إليه من حيث طبيعة بنائه وصورة تركيبه، وما يحتاجه السياق من عناصر أصلية، وزوائد إضافية يكونها المرسل حتى تصل الرسالة بالصورة التي يرجوها، ومن هنا كان الأصل في المسند إليه التعريف، فكثُر تعريفه في السياقات اللغوية المختلفة التي تتكون في الجمل والتراكيب التي يستعملها العربي ويوظفها في استعمالاته، وهذا يفسرُ مُراد العلماء بقولهم: القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

---

[١] _ أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي تح: د. فخر صالح سليمان قدارة: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ٢: ٨٣٣

المقصد الثالث من مقاصد الاستحسان: التفريق بين الاسم والصفة في الحكم: حيث خصوا الاسم بالإعلال؛ لأنه أخف من الصفة، فكان أحمل للأثقل، فرقًا بين الاسم والصفة، قال الشيخ خالد: وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة، فكان أحمل للثقل(١).

وهذه علة ضعيفة وليست علة معتدة كما قال ابن جني، ووجه ضعفها وعدم اعتدادها أن الاسم شارك الصفةَ في أشياء أخرى ولم يوجب العرب على أنفسهم التفرقةَ بينهما في جميع ما اشتركَا فيه، ومما اشتركَا فيه تكسيرهما على وزن واحد، فقد قالوا في تكسير حسن وهو صفة: حِسان، كما قالوا في تكسير جبل وهو اسم لا صفة: جبال، فوزن جمع الاسم وجمع الصفة واحد، وهو فعال، وقالوا: رجل غفور، وقوم غفر، وفخور وفُخُر، كما قالوا في تكسير عمود وهو اسم عُمُد، وقالوا: جمل بازل، أي: طلع نابه، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة، وإبل بوازل، وشغل شاغل، وأشغال شواغل، كما قالوا في الاسم: غارب وغوارب، وكاهل وكواهل، فلم يختلف وزن الاسم عن وزن الصفة. ومعنى ذلك: أن علة الفرق بين الاسم والصفة علة ليست مطردة، فدل ذلك على أنها ضعيفة غير مستحكمة؛ لأنها لو كانت مستحكمة لاطردت في جميع المواضع، فجميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول، ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما

---

[١] _ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد : دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ٢: ٧٢٦

واجبًا لَجَاء في جميع الباب كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب؟.

من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو: الفتوى والتقوى فإنهم قلبوا الياء هنا واومن غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها.

"دِينار" و"قِيراط" في "دِنّار"، و"قِرّاط"، لا من قبيل "مِيزان" و"مِيعاد"، ولذلك كان من الشاذّ غيرِ المَقيس.

طرق إثبات الاستحسان

يمكن أن يثبت الاستحسان بطريق النص، أو بالإجماع، أو بالضرورة، أو بالتوافق اللغوي على رأي.

الطريق الأول من طرق اثبات الاستحسان:

الاستحسان الثابت بالقياس الخفيّ. ومحلّه وجود قياسين جليّ وخفيّ، فيعدل عن الأول، ومما يحتمل ذلك عطف الكلمة بغير واوا: ورد من ذلك حديثه_ صلى الله عليه وسلم_ الذي جاء فيه قوله: : (لايغرنّك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ الله إيّاها). جاءت كلمة" حب" في الحديث محتملة العطف على ما قبلها، على أنها عطفت على" أعجبها" بغير عاطف، والتقدير: أعجبها حسنُها وحبُّ، فيكون سببُ دلال أمّ المؤمنين عائشة أمرين:

الأول: حسنُها.

والثاني: حبُّ رسول الله_ صلى الله عليه وسلم_ لها.

وقد ذكر ابن هشام أن حذف العاطف شاذّ، وبابه الشعر، قال :

حذف حرف الْعَطف بابه الشّعْر كَقَوْل الحطيئة: البسيط[1]

---

[1] _ أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري: تح: الدكتور محمود محمد الطناحي: مكتبة الخانجي،

إن امْرأ رهطه بِالشَّام منزله ... برمل يبرين جارا شدّ مَا اغتربا

أَرَاد: ومنزله برمل يبرين ، حذف الواو من البيت وهو يريدها؛ وَيجوز أَن تَكون الْجُمْلَة الثَّانِيَة صفة ثَانِيَة لَا معطوفة، وَحكى أَبُو زيد أكلت خبْزًا لَحْمًا تَمرا فَقيل على حذف الْوَاو وَقيل على بدل الإضراب. وَحكى أَبُو الْحسن أعْطه درهما دِرْهَمَيْنِ ثَلَاثَة، وَخرج على إِضْمَار أَو ،وَيحْتَمل الْبَدَل الْمَذْكُور ومما حمل على العطف بغير واو، قوله_ تعالى_ { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ} الغاشية: ٨ أَي ووجوه عطفا على { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ} الغاشية:٢ (١)

فابن هشام يرى: أن قاعدة حذف العطف بابها الشعر على ما ورد في بيت الحطيئة ، وحمل عليه كلام العرب، في نحو: أكلت خبزاً لحماً تمراً، وحُمل عليه في بعض الوجوه ما جاء في التنزيل الحكيم: {وُجُوه يَوْمئِذٍ ناعمة}.

وأيده السهيلي في الحديث، بقوله: وليس كذلك ولكنه يرتفع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام. وهو: (لا يغرنك هذه) فهذه فاعل، و (التي) نعت لصلته. و (حب) بدل اشتمال كما تقول: (أعجبني يوم الجمعة صومٌ فيه). و (سرني زيدٌ حبُّ الناس له).

وباستقراء حديثه_ _ صلى الله عليه وسلم_ نرى أن كلمة: حب عطفت على ما قبلها دون عاطف، وقد تأول العلماء ذلك على وجوه، منها:

القاهرة: أولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م ١: ١١٨ ، ٢: ١٤٥ ،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣: ٢٩٠

[١] _ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١: ٨٣١

ما رواه الزركشي بقوله : (حب رسول الله) معطوف على (حسنها) بغير واو كقولهم: أكلت تمرًا زبيبًا أقِطًا. وحذف حرف العطف جائز. ويؤيده رواية مسلم بالواو.

فحذف الواو جائز عنده، ويشهد له رواية مسلم" وحب" بالواو، فثبوت الواو في رواية مسلم دليل على حذفها في رواية غيره، وهذا يشهد للمجوزين، الذين أجازوا حذف حرف العطف في الحديث.

قال السهيلي : بلغني عن بعض مشايخنا الجلّة أنه جعله من باب حذف حرف العطف، أي: وحبّ رسول الله، وبلغ الاستحسان بالسامعين لذلك إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح. وليس كذلك، ولكنه يرتفع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام. وهو: (لا يغرنك هذه)، فهذه فاعل، و (التي): نعت لصلته. و (حب) بدل اشتمال ،كما تقول: (أعجبني يوم الجمعة صومٌ فيه). و (سرني زيدٌ حبُّ الناس له).

قال الزركشي: وعلى هذا فحب مرفوع. وهو ما حكاه القاضي عن النحاة.

قال: ضبطه بعضهم بالنصب على إسقاط الخافض. وقال في موضع آخر: الرفع على أنه عطف بيان، أو بدل اشتمال، أو على حذف واو العطف).

وقال القاضي: يقرأ (حسنها) بالنصب (مفعول من أجله) و (حب) فاعل تقديره: أعجبها حبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها لأجل حسنها.

وقيل: (حسنها) مرفوع، و (حبّ) كذلك على البدلية نحو: أعجبني زيد علمه. وهو فاسد؛ لأن الضمير الذي مع أعجبها منصوب، لا يصح بدل

الحسن منه ولا الحبّ، لأنهما لا يعقلان. فيصح: أن يتعجبا، نعم (يجوز أن يكونا بدل غلط لكنه شاذ(١)

وورد في بعض طرق الحديث في رواية سليمان بن بلال عند مسلم أعجبها حسنها وحب رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إياها بواو العطف فحمل بعضهم رواية الباب على أنها من باب حذف حرف العطف لثبوته في رواية مسلم وهو يردّ على تخصيص حذف حرف الجر بالشعر وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض.

قال في المصابيح: يريد: أنه مفعول لأجله، والأصل: لحب رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ثم حذفت اللام فانتصب على أنه مفعول له، ولا نزاع في جوازه، والمعنى: لا تغتري بكون عائشة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فإنها تدل بحسنها وبحب النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لها فلا تغتري أنت بذلك؛ لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الإدلال مثل الذي لها. وعند ابن سعد في رواية أخرى أنه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب بنت جحش(٢)

---

[١] _ عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي : د. سَلمان القضَاة: دَار الجيل، بَيروت – لبنان ٢: ١٧٥: ١٧٦

[٢] _ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ ٧: ٣٩٣

فرواية الحديث ، وهي: (هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إياها يريد عائشة، ولمسلم من رواية سليمان بن بلال وحب بواو العطف، وللطيالسي: لا تغتري بحسن عائشة وحب رسول الله إياها، وحينئذٍ بحب هنا رفع عطف على سابقه وحذف حرف العطف. قال السهيلي: بعد أن حكى ذلك عن بعضهم ،وليس كما قال بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قول عمر: لا يغرنك هذه، فهذه فاعل والتي نعت وحب بدل اشتمال كما تقول أعجبني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له .

قال الحافظ ابن حجر: وثبوت الواو يردّ على ردّه، وقال عياض: يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتمال أو على حذف حرف العطف. قال: وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض، وقال السفاقسي: حب فاعل وحسنها نصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله إياها من أجل حسنها قال: والضمير الذي يلي أعجبها منصوب فلا يصح إبدال الحسن منه ولا الحب قال عمر: (فقصصت على رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–) القصة (فتبسم) الحديث(١).

فالمسألة تدور بين رأيين للنحاة، الأول: ذهب جمع كثيرٌ منهم إلى جواز العطف دون عاطف، وإليه ذهب كثير من المحدّثين، وحجتهم في ذلك : ما

---

١ _ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٨: ١٠٨

ورد من الأدلة والشواهد التي تبيح الحذف، ومنه ما ورد في التنزيل الحكيم(وجوهٌ يومئذ ناعمة)، ومنه ما ورد في الحديث(حسنُها حبُّ رسول الله)، كذلك ما استدل به هؤلاء مما ورد في رواية مسلم(حسنُها وحبُّ رسول الله) بثبوت الواو، إذ ثبوت الواو في هذه الرواية، يدل على حذفها في الرواية الأخرى؛ إذ المعنى عليه، والشواهد تحتمله، والقرائن تؤيده.

قال ابن مالك في الكافية الشافية :

وحذف عاطف قد يلفى

وأيّد كلامه بشواهد قُصِد فيها العطف مع حذف العاطف، منها قول النبي –عليه السلام _ "تصدق رجل من دينارِه، من درهمه، ومن صاع بره، من صاع تمره".

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: "أكلت خبزا لحما تمرا"، أراد: ولحما وتمرا. ومثله قول الشاعر: الخفيف:(١)

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

---

[١] _ شرح الكافية الشافية: ٣: ١٢٦٠ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: تح: عبد الحميد هنداوي: نشر: المكتبة التوفيقية – مصر ٣: ٢٢٦:

،وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي نشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ٢: ٣٩٨،

أراد: قول كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟. فحذف المضاف، وحذف العاطف.

فالأمثلة السابقة حذفت منها الواو، وإليه ذهب في التسهيل بقوله:

ومن حذف الواو وبقاء ما عطفت قول النبي صلى الله عليه وسلم: "تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره" أي: من دينار إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره إن كان ذا بر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر. ومنه سماع أبي زيد: أكلت خبزا لحما تمرا، أراد: خبزا ولحما، وتمرا. ومنه قول الشاعر:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما ... يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤادِ الكريم

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت، فحذف الواو(١)

وعليه فلا إشكال في حذف حرف العطف فيما ورد من الحديث، ويشهد له وفرة الأمثلة التي حُذف فيها العاطف، وقد ذهب إلى ذلك كثيرٌ من شرّاح الحديث، حتى عده بعضهم كثيراً مطّرداً لا إشكال فيه، ولا مانع منه، والأخذ بذلك أولى؛ لوروده في أكثر من موضع في كلام النبي_ صلى الله عليه وسلم_ كما أجازه كثير من علماء التحقيق مثل ابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح، والسيوطي في الهمع.

---

١ _ شرح تسهيل الفوائد: ٣: ٣٨٠

وقد أجاز مجمع اللغة حذف حرف العطف عند أمن اللبس، قال في معجم الصواب والخطأ:

شربت عصيرًا، وشايًا، وقهوةً [فصيحة]–شربت عصيرًا، شايًا، قهوةً [صحيحة]

ثم علق بقوله: أجاز معظم النحويين حذف حرف العطف دون المعطوف، ولا يكون هذا إلا في «الواو» و «الفاء» و «أو»، لورود الشواهد بذلك، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تصدق رجل من دينار، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تمره»، ومنه كذلك قول بعض العرب: «أكلت خبزًا، لحمًا، تمرًا»، وقول الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما يغرس الوُدّ في فؤاد الكريم

ولذا فقد أجازه مجمع اللغة المصريّ عند أمن اللبس(١)

وَمنع ذَلِك ابْن جني والسهيلي وَابْن الضائع لِأَن الْحُرُوف دَالَّة على مَعَاني فِي نفس الْمُتَكَلّم وإضمارها لَا يُفِيد مَعْنَاهَا وَقِيَاسًا على حُرُوف النَّفْي والتأكيد وَالتَّمَنِّي والترجي وَغير ذَلِك إِلَّا أَن الِاسْتِفْهَام جَازَ إضماره لِأَن للمستفهم هَيْئَة تخَالف هَيْئَة الْخَبَر وَأول المسموع من ذَلِك على الْبَدَل.

---

[١] _ معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل :نشر: عالم الكتب، القاهرة ٢: ٩٣٥

قال ابن جني: لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به، وهذا شاذ إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا، وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يزرع الود في فؤاد الكريم

وأنشد ابن الأعرابي " الرجز":(١)

وكيف لا أبكي على علاتي ... صبائحي غبائقي قيلاتي

وهذا كله شاذ ولعله جميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر فإنه – لعمري– قد حذف حرف العطف مع المعطوف به وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفه قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه.

ومن ذلك استعمال" وا" في المنادى غير المندوب، في نحو:

واعجبًا لك يا ابن عباس".

فقد استعملت" وا" فيما سبق في المنادى غير المندوب، قال ابن مالك: (وا) في قوله: (واعجبًا لك). إذا نون اسم فعل لمعنى أعجب. ومثله (واهًا)، و

---

[١] _ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: تح:محمد على النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب: رابعة ١: ٢٩١، ٢: ٢٨٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي: تح: حسن موسى الشاعر: نشر: دار البشير – عمان ١: ١٢٦

(وي). وجيء بعده تعجبًا توكيدًا. وإذا لم ينون، فالأصل فيه (واعجبي)، فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفًا كما فعل في (يَا أَسَفَى) يوسف: ٨٤، (يَا حَسْرَتَى) الزمر: ٥٦(١)

وفيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب، كما يرى المبرد، ورأيه في هذا صحيح.

---

[١] _ عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد ٢: ١٧٥

الطريق الثاني من طرق إثبات الاستحسان:

الاستحسان الثابت بالإجماع، أي: باتفاق المجتهدين من العلماء في زمن من الأزمان على حكم نحوي، على خلاف الأصل العام المقرّر في أمثاله، أو سكوتهم على ما يفعله الناس دون إنكار عليهم. ومن أمثلته:

ما أجمع العلماء عليه من وقوع الواو للجمع دون ترتيب؛ إذ دلالتها لا تقتضي الترتيب، فقد تعطف المؤخر على المقدم، كما تعطف المقدم على المؤخر، وقد ورد ذلك في أفصح كلام وأكمل بيان، وهذا ما شجعهم على إجماعهم على أن الواو للجمع دون ترتيب، قَالَ السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من الْبَصرِيين والكوفيين على أَن الْوَاو للْجمع من غير تَرْتِيب...فإذا قيل: جاءزيد وَعَمْرو، فَمَعْنَاه أَنَّهُمَا اشْتَركَا فِي الْمَجِيء ثمَّ يحْتَمل الاستقراء التَّام من كَلَام الْعَرَب فِي مجيئها لما لَا يحْتَمل التَّرْتِيب أَو يَقْتَضِي خِلَافه فَمن ذَلِك قَوْله تَعَالَى { وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ} البقرة : ٥٨،وَفِي الْآيَة الْأُخْرَى { وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا } الأعراف: ١٦١ والقصة وَاحِدَة فَلَو كَانَت الْوَاو تَقْتَضِي التَّرْتِيب لوقع التَّنَاقُض بَين مدلولي الْآيَتَيْنِ

وَقَوله تَعَالَى { وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا} الجاثية: ٢٢وَلَيْسَ مُرَادهم حَيَاة بعد الْمَوْت لأَنهم لم يَكُونُوا يعترفون بِهِ فَلم يبْق مُرَادهم إِلَّا الَّتِي قبل الْمَوْت، وَلَو كَانَت الْوَاو مرتبَة لتناقض كَلَامهم هَذَا مَعَ وُرُوده فِي الْقُرْآن الْعَظِيم وَقَوله تَعَالَى { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} آل عمران:٤٣ وَمَا يُقَال على هَذِه من أَنه يحْتَمل أَن يكون فِي

شرعهم السُّجُود قبل الرُّكُوع جَوَابه أَن الأَصْل اسْتِوَاء الشَّرَائِع فِي كَيْفيَّة أَدَاء الصَّلَاة فمجرد هَذَا الِاحْتِمَال لَا يقْدَح فِي الأَصْل حَتَّى يثبت بِدَلِيل أَنه كَانَ فِي شرعهم كَذَلِك، وَكَذَلِكَ مَا قَالَه السُّهيْلي أَن المُرَاد بِكُل من السُّجُود وَالرُّكُوع الْبعيد عَن الصَّلَاة نَفسهَا من إِطْلَاق الْجُزْء على الْكل فَكَأَنَّهُ قيل لَهَا صلي مُنْفَرِدَة فِي بَيْتك وَهُوَ المُرَاد بقوله {واسجدي} وَصلي مَعَ النَّاس جمَاعَة وَهُوَ المُرَاد بقوله {واركعي مَعَ الراكعين} فَهَذَا التَّأْوِيل فِيهِ صرف للْعَطْف عَن حقيقته إِلَى مجازه وَتَقْيِيد لَهُ فَلَا يُصَار إِلَيْهِ أَيْضا إِلَّا بِدَلِيل وَلم يقم دَلِيل على إِرَادَة مَا ذكره.

لما اختصت الواو بالترتيب جاز وقوعها للمقدم وللمؤخر، دون عكس للمعنى، ولو كانت الواو مختصةً بالترتيب لما ساغ استعمالها في قول الحق(وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطّةٌ) ثم ترد في المعنى نفسه والحكاية ذاتها في سياق آخر بتقديم القول على دخول الباب سجداً في قوله تعالى(وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا) والذي لا مراء فيه أن التناسب بين السياقات أوفق والقول بها أليق مع اختلاف مواطن التنزيل؛ لكن الواو لو أفادت الترتيب هنا لكان في أحد السياقين تعارض مع الآخر، ونقضاً للمعنى الذي بني عليه النصّ، وهو ما لا يصحُّ في التنزيل الحكيم فلم يبق سوى دلالتها على التشريك الحكمي دون ترتيب، يؤيد ذلك ما استعملت فيه من سياقات وما وردت فيه من أحكام دالة على العطف دون ترتيب، وهذا ما سوّغ الاعتماد عليها في مواطن الفصل والوصل، وفي كل موضع يُرَاد فيه الاشتراك في الحكم، دون ترتيب.

ومن ذلك إجماع النحويون على وجوب التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، وقد أجمع العلماء على : أنه لا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير

قال ابن مالك: أجمع النحويون على وجوب التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، وقد أشار المتأخرون –ومنهم ابن مالك والمرادي– إلى هذا الإجماع؛ فقالوا: لا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير، وتخالفُهُما في التعريف والتنكير ممتنع.

وقد خرق الزمخشري إجماع النحويين؛ فأجاز أن يكون عطف البيان معرفة ومتبوعه نكرة، وخرج عليه قوله تعالى: { فِيهِ آَيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ }آل عمران: ٩٧، فقال: {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} عطف بيان لقوله: {آَيَاتٌ بَيِّنَاتٌ} ولم يرتضِ جمهور النحويين ما ذهب إليه الزمخشري، ووصفوه بمخالفة الإجماع والسهو والغلط، وبأنه لا يُلتفَت إليه.

الطريق الثالث من طرق إثبات الاستحسان:

الاستحسان الثابت بالدليل: ويشمل جميع الأحكام التي أعطاها العلماء حكماً مخالفاً لحكم نظائرها على وجه استثنائي(١)

يجري على ذلك في هذا الباب قلبهم العين همزة في باب قائل وصائم وبائع، وهو أن تقع الواو أو الألف أو الياء عيناً لاسم فاعل فعل أعلت فيه، نحو: صائم وقائل وبائع ودائن؛ فإذا تحققت الشروط صح القلب أما إذا لم تتحقق الشروط لم يتم القلب، وبذلك نتبين أن القلب هنا لم يأتِ لعلة ذاتية في هذه الكلمات، وإنما حدث نتيجة الحمل على الفعل في : صام وقام ونام ونحوهن.

وكذلك، قلب الواو تاء في متعد، نرى: أن علة قلب الواو في أوتعد تاء ضعيفة، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلاً من الواو نحو تُرَاث وتُكَلَة وتَقْوَى ، ونحو ذلك، ومخالفة الماضي للمضارع غير عزيزة كما في: قال يقول، وباع يبيع، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطرداً إلا أنه لضرب من الاستحسان، قال في الشافية: قلب العين همزة في باب قائل، وقلب الواو في متعد – وإن كانا مطردَيْنِ – إلا أن العلة

---

[١] _ مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة: نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ٢: ٣٠٣

فيهما ليست بقوية، إذ قلب العين ألفاً في قائم ليس لحصول العلة في جوهره، ألا ترى أن ما قبل العين، أي: الألف ساكن عريق في السكون، بخلاف سكون قاف أَقْوَمَ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِدَاء، فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفاً تاماً حتى صارت كالعدم، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة، أو نقول: هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَاوِم متحرك مفتوح ما قبلها، وكذا نقول: إن علة قلب الواو في أوتعد تاء ضعيفة، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلاً من الواو نحو تُرَاث وتُكَلَة وتَقْوَى ، ونحو ذلك، ومخالفة الماضي للمضارع غير عزيزة كما في: قال يقول، وباع يبيع، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطرداً إلا أنه لضرب من الاستحسان(١).

فقاعدة القلب في: قائم، وصائم، ونحوها تبرز غلبة مصطلح الاستحسان، وتقديمه في تأصيل القاعدة اللغوية، إذ ضعف العلة في هذه القواعد لم تمنع من تأسيس الحكم عليها بما يوافق الجانب الاستعمالي، وهم بذلك يقدمون الجانب الوصفي للغة، ويجعلونه أصلاً لاستنباط الأحكام عندهم.

---

[١] _ شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين بن الحسن الاستراباذي النحوي: تح: محمد نور الحسن وآخران: ط: دار الكتب العلمية: بيروت: لبنان ١: ٢١٤

والذي يدل على ضعف علة القلب في هذه الكلمات، تخفيفهم لها بالإدغام، كما تركه الحجازيون دون قلب، فقالوا: يتعد، وياتعد ولقد تخفف الكلمة بالإدغام ما أمكن؛ ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء، بل قالوا: يتعد يا تعد، كما يجئ في باب الإعلال، فلما ضعفت علتا قلب عين نحو قائم، وفاء نحو: مُتّعد صار الحرفان كأنهما أبدلا لا لِعِلة، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير، فقيل: قويئم بالهمزة، ومتيعد بالتاء وحذف الافتعال، كما في تصغير نحو مرتفع.

ومما يستدل به على ذلك، قولهم:: أصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرة، وإنّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أنّا رأينا الكسرةَ لا تكون إعرابًا إلَّا باقترانِ التنوين بها، أو ما يقوم مقامَه، وقد تكون الضمّةُ والفتحةُ إعرابَيْن من غيرِ تنوين يصحَبُهما، ولا شيء يقوم مقامَ التنوين، نحو ما لا ينصرِف، والأفعالِ المضارِعة، فإذا اضطُررنا إلى تحريكِ الساكن، حرّكناه بحركةٍ لا تُوهم فيه الإعرابَ، وهي الكسرةُ.

فالأصل في حركة الساكنين إذا التقيا أن يحركا بالكسر؛ لأن الكسرة أخفّ الحركات عليهم، فإذا عدلوا عن السكون عدلوا عنه إلى الكسر.وإنما عدلوا عن الكسرة دون غيرها؛ لأن الكسرة إذا تمحضت للإعراب قرنت بالتنوين، في كل أحوالها، فثبت بذلك أنها حال مجيئها للتخلص من التقاء الساكنين ليست إعراباً، وإنما تخلصاً مما رفضوه في قواعدهم واستهجنوه في كلامهم، وهو التخلص من التقاء الساكنين.فهم إذاً يلجأون إليها لضرب من الاستحسان، وشكل من أشكال تحسين

البنية في استعمالاتهم، وفراراً من الثقل الذي رفضوه في كلامهم.

... يقول ابن يعيش: "لم يَقُم الرجلُ" و"لم تَذْهَب الجاريةُ"، هذه الكسرةُ ليست إعرابًا، ألا ترى أنّ "لَمْ" لا تعمل الكسرةَ، وإنما عملُها الجزمُ الذي هو سكونٌ، مع أن الحركة لالتقاء الساكنَين بناءٌ. فالكلمةُ باقيةٌ على إعرابها لكونها عارضةً، تزول عند زَوالِ الساكن. فالكسرةُ هنا كالضمة في نحو: "لم يضربوا"، والفتحةِ في نحو "لم يضربا" في كونهما عارضتَين للواو والألِف(١)

نرى كيف تحولت الحركة من السكون إلى الكسر؛ طلباً للخفة، ومناسبة بين الألفاظ وخفة في الاستعمال وانتقالاً من حالة السكون إلى الحركة، وتحوّل في وظيفة الحركة من الإعراب إلى البناء ، مع بقاء الحالة الإعرابية للكلمة

نتج ذلك كله من وضع الكلمة، والارتباطات البنائية التي تنشأ بين الكلمات حال تركيبها، وأن هذه الصورة التركيبية تقيم الوشيجة اللغوية في أكمل صورة لها.

ومما يدخل تحت هذه الصورة: إجماعهم على عدم جواز الابتداء بالساكن، وأن الابتداء بالساكن لا يقع في كلام العرب المعتدّ بعروبتهم، والمأخوذ بأقوالهم في الاستعمال اللغوي الصحيح الفصيح، وزاد من تحرزهم منه، وبعدهم عنه، أنهم استحدثوا لاحقة أولية في تراكيبهم، يتوصلون بها

---

[١] _ شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش :تح: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان ٢: ٢٠٧

للنطق بالساكن، وهي همزة الوصل، تلك الهمزة التي جعلوا لها وظيفة بنائية تتمثل في التخلص من الثقل الذي يحدث في الأبنية التي تبتدئ بالساكن، ويقع في أولها، وأصّلوا بذلك قاعدتهم" لا يُبْتَدَأُ بساكن:(١)" قال ابن مالك في الألفية:(٢)

للوصل همز سابق لا يثبت ... إلا إذا ابتدى به كاستثبتوا

وإنما اختاروا الهمزة؛ لوضوح مخرجها وشدتها وقوتها وجهرها، واستبانة أحكامها؛ وكثرت استدعائها في أحكامهم، نحو: القلب والإعلال والإبدال، وغيرها فشجعهم ذلك على استدعائها في الوصل؛ ولذا بنوها على الحركة ولم تبن على السكون(٣)

قال ابن يعيش:الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب. وقد أحالَه بعضهم ومنع من تصوُّره، ولا شُبْهَةَ في الإمكان. ألا ترى أنّه يجوز الابتداءُ

---

[١] _ الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: مكتبة لبنان: أولى: ١: ٤٠٦

[٢] _ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤: ٢٠٧

[٣] _ وانظر: علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق: تح: محمود جاسم محمد الدرويش: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ١: ٢٠٣، والجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري: تح : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١: ١٨٢ ،

بالساكن إذا كان مدّغَمًا، نحو: "ثّاقَلْتُمْ"، "تَّخَذْتُمْ"، في "تَثاقَلْتُمْ"، و"اتَخَذْتُمْ"؟(١) ويؤكد على ذلك في موضع آخر بقوله: لا يمكن الابتداءُ بالساكن فإذا لَقِيَه ساكنٌ بعده، حُرّك لالتقاء الساكنين، وقضيّتُه أن يُحرَّك بالكسرة؛ لأنّه الأصل في كلّ ساكنَيْن التقيا، وذلك قولك: "هذا زَيدُنِ العاقلُ"، و"رأيت زيدَنِ العاقلَ"، و"مررت بزيدِنِ العاقلِ". قال الله تعالى: { مُرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آَخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ } ق: ٢٥: ٢٦، وقال: { عَذَابٍ ارْكُضْ } ص: ٤١: ٤٢، قُرئت بالضمّ والكسر. فمَن كسر فعلى الأصل، ومن ضمّ أتبع الضمَّ الضمَّ كراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ، ومثلُه { وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا } الحجر ٤٥: ٤٦ ، جاءت مكسورةً ومضمومةً (٢).

ومن ذلك حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، حيث أوجبوا للأفعال المضارِعة أن تكون معربة بالحمل على الأسماء والشبَهِ لها، وكان الإعرابُ جنسًا تحته أنواعٌ؛ كان القياس أن يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجرّ كما كان في الاسم كذلك، إلَّا أن الجرّ امتنع من الأفعال لأمرَيْن:

أحدهما: أن الجرّ يكون بأدواتٍ يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجرّ والإضافةِ، فحروف الجرّ لها معان من التبعيض والغاية والمِلْك وغير ذلك مِمّا لا معنى له في الأفعال؛ وأمّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو

---

[١] _ شرح المفصل للزمخشري ٢: ٢٨٩

[٢] _ شرح المفصل للزمخشري ١: ١٦٠

التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريفٌ، ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة.

فعلة إعراب المضارع حملاً على الاسم تكمن في مشابهته الاسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصيصه، ووقوعه في المواقع التي يقع الاسم فيها، ومجيئه على صورة واحدة لا يفرق بينها إلا الإعراب، وهو في ذلك كله محمول على الاسم إعراباً.

وتعددت الأوجه الإعرابية في المضارع قصداً للتمييز بين مختلف الدلالات التي يرد عليها السياق، وتحتملها التراكيب التي تبنى الجمل عليها، فجعلوا المضارع مرفوعاً حال تجرد السياق من الناصب والجازم، فإذا سبقه ناصب كان منصوباً، وإذا سبقه جازم كان مجزوماً . في الأفعال كذلك، وإنما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارَعةِ الاسم(١).

ومما يحمل على الاستحسان توكيد الفعل بعد" إما" بالنون، وعلى ذلك ورد قول الشاعر: المتقارب:

فإمَّا تَرَيني وَلِي لِمَّةٌ .... فإن الحوادثَ أوْدَى بها

أكد الفعل بالنون

وقال رُؤْبَة: الرجز:

---

١ _ شرح المفصل ٤: ٢١٨

إمّا تَرَينِي اليومَ أُمَّ حَمْزِ ... قارَبْتُ بَينَ عَنَقِي وجَمْزِي

أكد الفعل" تريني" بالنون، قال ابن يعيش:

وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيَيْن، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على "لَيَفعَلَنَّ"؛ لشَبَهٍ بينهما. وقد جاز سقوطُ النون مِن "ليفعلنّ" على ما حكاه سيبويه وإذا لم تلزم مع "ليفعلنّ" مع أنّ النون فيه تفرق بين معنيَيْن، فأنْ لا تلزم "إمَّا يفعلنّ" بطريق الأوْلى؛ إذ النونُ فيه لا تفرق بين معنيين. قال الشاعر [من الطويل]:

فإمّا تَرَيني اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتي ... أُصَعّدُ سَيرًا في البلاد وأُقْرِع

البيت لعبد الله بن هَمّام السَّلوليّ، أنشده الزمخشريّ شاهدًا على المجازاة بـ "إمَّا" وحذفِ نون التأكيد من شرطها. ورواه سيبويه" الطويل"(١):

إذما ترينى اليوم أزجي ظعينتي

وبعده:

فإنِّيَ مِن قَوْمٍ سِواكم وإنمّا .... رِجالِيَ فَهْمٌ بالحِجاز وأشجَعُ

---

[١] _ كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :تح: عبد السلام هارون: دار الجيل: بيروت: لبنان ٣: ٤٧٥: وشرح المفصل للزمخشري ٥: ١١٧، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي تح: عبد السلام محمد هارون :نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ٩: ٣٣

الطريق الرابع من طرق إثبات الاستحسان:

الاستحسان الثابت بالضرورة . ويكون في كل مسألة يُعدل فيها عن القياس موافقة للغة قبيلة من القبائل، أو خروجاً عن أصلٍ مجمعٍ عليه لضرورة الشعر . ومثاله: مدُّ المقصور،

ذهب الكوفيون إلى جواز مدّ المقصور في الضرورة، مؤيدين ذلك بما روي من قول الشاعر" الرجز"(١) :

قد علمت أخت بني السعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء

يا لك من تمر ومن شيشاء

---

[١] _ شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين

تح: عبد المنعم أحمد هريدي: نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة: أولى ٤: ١٧٥٩، وشرح ابن عقيل ٤: ١٠٣، والاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي:ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية

راجعه وقدم له: علاء الدين عطية: نشر: دار البيروتي، دمشق: ثانية ١: ٦٠

ينشب في المسعل واللهاء

مد السعلا والخوا واللها وهي مقصورات،

وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش من البصريين، وأبو العلاء المعري من المتأخرين ويفهم من كلام أبي العلاء أنه لا يُقصِر مد المقصور على ضرورة الشعر فقط بل يجوز أن يقع في النثر أيضا، إلا أن ترك المد ((أحسن)) في كليهما، ومد المقصور في الشعر أسوغ منه في الكلام المنثور.

يعلق أبو العلاء على قول أبي تمام " الكامل":

هَذا أَمينَ اللهِ آخِرُ مَصدَرٍ ... شَجِيَ الظَّماءُ بِهِ وَأَوَّلُ مَوردِ

مد الظماء، وهو مهموز مقصور، وذلك جائز، إلا أن ترك المد أحسن، وهوفي الشعر أسوغ منه في الكلام المنثور.

ويشير إلى أن القياس يسمح بذلك. قال عند قول أبي تمام " الكامل" :

أَمُحَمَّدُ بن سَعيدٍ ادَّخِرِ الأُسى ... فيها رُواءُ الحُرِّ يَومَ ظِمائِهِ

مد الظماء وهومهموز مقصور، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك، وما هوأشد منه .

ورأى بعض المحدثين : أنّ الأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيحه في الضرورة الشعرية ونحوها؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير. بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أولبسه؛ فيصح: غناء في غنى ـ نهاء في نهى ـ بلاء في بلى

لا يصح هذا في نوع النثر الذي لا يلحق بالشعر في الضرورة، دون النوع الآخر الذي يلحق به(١) .

وقد ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية، مفصلاً الآراء في ذلك بقوله:

وقصر ذي المد اضطرارًا مجمع ... عليه والعكس بخلفٍ يقع

ومن بأهل الكوفة اقتدى ارتضى ... عكسًا كقول راجزٍ ممن مضى

"يا لك من تمر ومن شيشاء ... ينشب في المسعل واللهاء(٢)

يشير إلى أن قصر الممدود أجمع عليه العلماء ضرورة، وأجازه الكوفيون، كما يجوز مدّ المقصور على ما ثبت عنهم في الشعر، في قوله:

يا لك من تمر ومن شيشاء

ومما يحمل على ذلك تسهيل الهمز، وهي لهجة عربية فصيحة، وهو كثير في كلام العرب، وتسهيل الهمزة نوع من الاستحسان لثقلها، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز. والعرب تميل إلى تسهيل همزة الطرف في الفعل

---

[١] _ شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة:نشر: رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١: ١٧٦

[٢] _ شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٥٩

المزيد حتى قيل إنه قياسي، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى: {تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ منهن} الأحزاب: ٥١ (١)

[١] _ معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل

نشر: عالم الكتب، القاهرة: أولى، ٢: ٩٠١

الطريق الخامس من طرق إثبات الاستحسان :

الاستحسان الثابت بالعرف اللغوي، ويكون في كل مسألة عُدل فيها عن الحكم الذي يَقْضِي به القياس إلى حكم آخر يثبت لها بناء على المصلحة الراجحة على لغة قوم من العرب:

وهذا يفسر ما أشار إليه الكرخى بقوله: الاستحسان هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم في نظائرها إلى خلافه؛ لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول، وهذا يلزم عليه أن يكون العدول عن العموم إلى التخصيص، وعن البين إلى غيره –استحسانًا.

ومما يوضح ذلك ما يرد من استفهام حول كتابة المصحف بخط الإملاء المعتاد؛ حيث أفتوا بعدم جواز ذلك التزامًا بما كان عليه الصحابة والتابعون.

ورأى حفني ناصف وجوب المحافظة على الرسم العثماني لمعرفة القراءة المقبولة والمردودة، وفي المحافظة احتياط شديد لبقاء القرآن على أصله لفظًا وكتابة، فلا يفتح فيه باب الاستحسان.

رأي المطالبين بالرسم الإملائي.

أما المطالبون بالرسم الإملائي : ففي مقدمة هذا الرأي يؤكدون أن الهدف تيسير القرآن للناشئة حتى يقرؤه صحيحًا دون أن تعترضهم صعوبات الرسم، وقد بنوا حجتهم على عدة أسس.

منها أن الرسم العثماني ليس توقيفيًّا، وإنما كتب المصحف بالخط المتعارف عليه حينذاك، وعندما كان كتبة الوحي يكتبون ما ينزل من آيات ما أوصاهم الرسول عليه الصلاة والسلام بكتابة معينة، أو رسم معين أو زيادة أو نقص، ولو فعل لآمنا به ولحرصنا عليه، ولكان هذا الرسم توقيفيًّا كما قالوا.

بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من هذا وقالوا: إن ما حدث إنما هو خطأ من الكتاب.

قال ابن خلدون: "لقد كان الخط العربي الأول الإسلام غير بالغ

الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التوسط لمكان العرب من البداوة والتوحش، وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها.

وحقائق التاريخ تشير إلى أن الرسم العثماني لم يقف على الصورة التي كان عليها، بل لحقت به بعض تطورات وتغييرات تهدف إلى الحفاظ على القرآن من تيارات اللحن، وتيسير قراءته بعدما فشت العجمة، ولا ريب أنها

قوبلت في أول الأمر بشيء من التحرج، لكن التطور المفيد قد تم إيمانًا من القائمين بها بأن فيها بيانًا وتوضيحًا(١)

خلاصة القول في ذلك، أن كتابة القرآن يجب أن تكون في المصاحف بالخط العثماني، أما في نطاق الاستشهاد، وتعليم النشء، وفي مراحل الطلب الأولى فلا مانع من كتابة القرآن بالرسم الإملائي، وهذا ما عليه محققو الأمة.

---

[١] _ مدخل في علوم القراءات: السيد رزق الطويل (المتوفى: ١٤١٩هـ) نشر: المكتبة الفيصلية

أولى ١: ٢٧٦: ٢٧٧

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج الآتية

١_ الاستحسان يسهم في تسويغ كثير من القواعد اللغوية، وتعليل كثير من الأحكام التي لا تظهر عللها، ولا تتضح أحكامها؛ بما يساعد في قبول هذه الظواهر، ويساعد في فهمها، وقبول أحكامها، مثل: أحكام الحكاية، ومسائل التمرين، وغيرها من الأحكام.

٢_ يساعد الاستحسان في رد ما انفرد من الأحكام النحوية، ويؤسس على ما صلح من القواعد، وما استقام من الأصول التي تضمنها قياس العربية، وجرى في سياق أحكامها، موافقاً لذلك ما ذهب إليه أهل الأصول بأن الاستحسان: ما خفي من المعاني التي يناط بها الحكم من القياس ما كان ظاهراً متبادراً بل هو أعمُّ منه نصّاً أو ضرورة.

٣_ أسهم التعدد في مصادر الثلاثي في تعدد هذه الأبنية؛ إذ أصّلُوْه على ما استحسنوه من أصول، وما ارتأوه من قواعد تسهم في تعدد هذه المصادر وتنوعها، ووفرة أبنيتها، وسعة أقيستها. كأنهم راعوا في هذه المصادر اتساع الأبنية ووفرتها وتعددها، واستحضار

صفة الفعل، فقالوا: سُمْرة، وخُضْرَة، ثم قالوا: تِجَارة، ونِجَارة، ثم رُطُوْبة ويُبُوْسة، وعِلْم ، وفَهْم، ونحوها.

٤ـ يعدُّ العدول عن الناسخ إلى المنسوخ من صور الاستحسان التي يكثر وقوعها في الدرس اللغوي، ومن ذلك : ما ذهب إليه ابن مالك من وقوع أو للتقسيم، ثم عدل عنه في التسهيل.

٥ـ يبرز الاستحسان قدرة العربي على تحوُّل الوظيفة للعلامة الإعرابية في اللغة من وظيفة إلى أخرى، حيث تحوَّل السكون إلى الكسر حال التقاء الساكنين؛ طلباً للخفة، ومراعاة للانسجام الذي ينشأ بين الكلمات في التراكيب المختلفة.

مصادر البحث

١ـ القرآن الكريم

٢ـ الاعْتِصَام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تح: : د. محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرون: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية: أولى

٣ـ الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي:ضبطه وعلق عليه:عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له: علاء الدين عطية: نشر: دار البيروتي، دمشق: ثانية

٤ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة

٥ـ أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي تح: د. فخر صالح سليمان قدارة: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت

٦ـ أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري: تح: الدكتور محمود محمد الطناحي: مكتبة الخانجي، القاهرة: أولى

٧ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي: تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي: دار إحياء التراث العربي – بيروت

٨_التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي : الدار التونسية للنشر – تونس

٩_تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي – القاهرة: الأولى

١٠_تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملطة العربية السعودية،أولى

١١_تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: محمد كامل بركات: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

١٢_التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي: دار الكتب العلمية: أولى

١٣_تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

١٤_الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري: تح : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

١٥_ حاشية الخضري على ابن عقيل: ط: عيسى البابي الحلبي: أولى

١٦_الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: تح:محمد على النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب: رابعة

١٧_خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي تح: عبد السلام محمد هارون :نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة

١٨_شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة:نشر: رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

١٩_شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان

٢٠_شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار

٢١_شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تح: محمد محي الدين عبد الحميد: ط: العصرية: بيروت: رابعة

٢٢_شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين بن الحسن الاستراباذي النحوي: تح: محمد نور الحسن وآخران: ط: دار الكتب العلمية: بيروت: لبنان

٢٣_شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين تح: عبد المنعم أحمد هريدي: نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة: أولى

٢٤_شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش :تح: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان

٢٥_عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي : د. سَلمان القضَاة: دَار الجيل، بَيروت – لبنان

٢٦_علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق: تح: محمود جاسم محمد الدرويش: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية

٢٧_الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي: تح: حسن موسى الشاعر: نشر: دار البشير – عمان

٢٨_ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تح: محمود يوسف فجال: ط: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: الإمارات العربية المتحدة: دبي

٢٩_كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:تح: عبد السلام محمد هارون: دار الجيل: بيروت: لبنان

٣٠_كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال

٣١_الكليات الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي ، تح: عدنان درويش – محمد المصري: مؤسسة الرسالة – بيروت

٣٢_اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى

٣٣_مدخل في علوم القراءات: السيد رزق الطويل: نشر: المكتبة الفيصلية :أولى

٣٤_معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل

نشر: عالم الكتب، القاهرة: أولى،

٣٥_المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس،: المكتبة العلمية – بيروت

٣٦_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله: دار الفكر: دمشق

٣٧_مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة: نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر

٣٨_ الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: مكتبة لبنان: أولى

٣٩_نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي : دار الكتب العلمية – بيروت

٤٠_ نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، نزار مصطفى الباز، مكة ، أولى ٩: ٤٠٢٦ بتصرف

٤١_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: تح: عبد الحميد هنداوي: نشر: المكتبة التوفيقية – مصر